

لفترة 2013 - 2015 تقديرًا لمساهمتها في المجال التنموي في أنحاء العالم

انتخاب الكويت عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

وجاء في البيان أن الجانبين قررا اتخاذ هذه الخطوة انطلاقاً من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية والعلاقات القنصلية ومبادئ القانون الدولي بخاصة تلك المتعلقة بالاحترام المتبادل للاستقلال والتساوي في السيادة وسلامة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وفي تصريح لـ «كونا» ولقزيون الكويت، قال السفير العتيبي «نحن سعداء بتوقيع اتفاقية إقامة علاقات دبلوماسية متقدمة مع الكويت، والتي تعزز علاقاتنا مع الكويت وتربطها منذ عام 1986 علاقات طيبة بفانواتو التي تقع في المحيط الهادئ، مستندرا بالقول «وهذا هو نهج السياسة الخارجية الكويتية الذي يتسم بالانفتاح على جميع دول العالم ويسعى إلى تعزيز علاقاتنا معها في مختلف المجالات». من جهته، قال السفير كالبوكاس في تصريح مماثل لـ «كونا» ولقزيون الكويت عقب توقيع الاتفاقية «إن توقيع اتفاقية تأسيس علاقات دبلوماسية مع الكويت لم يكن مفاجئاً لأننا تربط بعلاقات صداقة طيبة معها منذ فترة من الزمن».

وانشاء منتدى التعاون الإنمائي بغية تعزيز التماسك والفاعلية في الأنشطة التي يضطلع بها مختلف شركاء التنمية إضافة إلى تقييم الاتجاهات ورصد عمليات التعاون الإنمائي الدولي. ويقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور المنبر الرئيسي لمناقشة السياسات الدولية ذات الصلة بالتنمية البشرية والتنمية الصناعية كما ينسق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة صياغة القرارات والتوصيات التي تخدمها إلى جانب أعداد الدراسات والتقارير وتنظيم وإقامة المؤتمرات الدولية الرئيسية المتعلقة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما. كذلك، وقعت الكويت وجمهورية فانواتو اتفاقية تأسيس علاقات دبلوماسية بهدف خدمة المصالح الوطنية للبلدين ورغبة في تطوير علاقات الصداقة والتعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية على الصعيد الوطني والدولي. وأوضح بيسان شريك ان منصور العتيبي وقع الاتفاقية مع الجانب الكويتي فيما وقعا التقدّم المحرر في تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية بحلول عام 2015

من قرارات وسياسات لتنسيق وتعزيز التعاون الاقتصادي ودفع عجلة التنمية لتحقيق الأهداف المنشودة وفي مقدمتها القضاء على الفقر ومكافحة الأمراض الخطيرة والمعدية وتحقيق التنمية المستدامة. ويتألف المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة من 54 عضواً من 18 عضواً منهم لمدة ثلاث سنوات. ويتم توزيع أعضاء المجلس كالاتي: 14 عضواً من الدول الإفريقية و11 عضواً من الدول الآسيوية و10 أعضاء من أمريكا اللاتينية و13 عضواً من أوروبا الغربية و6 أعضاء من أوروبا الشرقية. وكفهر من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة خضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعمليات إصلاح جهرية منها توسيع عضويته من 18 عضواً عند إنشائه إلى 54 عضواً حالياً. وكلف رؤساء الدول والحكومات المجلس في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة سنة 2005 بمهام إضافية منها إجراء استعراض وزارى سنوي لتقييم الأنشطة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتزاماً كاملاً بما يصدر عنه وعن لجانه الفرعية

الأمم المتحدة المتخصصة وما يقوم به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي يقدم منذ خمسة عقود المنح والمعونات الفنية والقروض الميسرة لأكثر من 100 بلد نام مساعدتها في تحقيق التنمية المستدامة تجاوزت 18 مليار دولار. كما وزعت بعثة الكويت لدى الأمم المتحدة أيضاً منشورات أبرزت الإنجازات الكويتية وأسماها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. وكانت الحكومة الكويتية قد أمرت في بداية هذا العام بإعادة ترشيح الكويت لعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحظيت لاحقاً بتأييد الجامعة العربية التي أصدرت قراراً بتأييد الترشيح. يذكر أن الكويت كانت قد فازت بعضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرتين منذ انضمامها للأمم المتحدة عام 1963، حيث انتخبت لعضوية مرة أولى للفترة من عام 1967 إلى عام 1969 ثم مرة ثانية للفترة من عام 1992 حتى عام 1994. وتولي الكويت أهمية خاصة لأنشطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتزاماً كاملاً بما يصدر عنه وعن لجانه الفرعية



السفير منصور العتيبي خلال توقيع العقد مع السفير دونالد كالبوكاس

مساعدتها الكثيفة في الميدان الدبلوماسي، حيث فازت العام الماضي بعضوية مجلس حقوق الإنسان الذي يوجد مقره في جنيف. وكان مندوبنا الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي قد عرض في الأسابيع الأخيرة على نظرائه في المجموعات الإقليمية المختلفة أنشطة الكويت في المجال التنموي حول العالم ومساهماتها الطوعية في العديد من صناديق

وجنوب أفريقيا والسودان لأفريقيا وكروانيا واليابان وأوروبا الشرقية وبوليفيا وكولومبيا وهاتي لااميركا اللاتينية. ويختار الكويت وتونس والسودان في عضوية المجلس، تنضم إلى دولتين عربيتين عضويتين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي هما قطر وليبيا اللتان سستنتهي عضويتها في 2013 و 2014 على التوالي. ويأتي انتخاب الكويت نتوجبا

الكويت وفانواتو وقعتا اتفاقية تأسيس علاقات دبلوماسية

وأعلنت الدول الآسيوية الأربع ترشيحها لمقاعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي ستصبح شاغرة في 31 ديسمبر من العام الحالي والتي تشغلها كل من العراق وبنغلاديش والفلبين ومغوليا. ومن الأعضاء الآخرين المنتخبين الولايات المتحدة وسان مارينو وهولندا وكندا وأوروبا الغربية وبنين وموريشيوس وتونس

أبوالحسن: تفعيل دور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر تفادياً للنزاعات الإقليمية والدولية

الفارس: الكويت قدمت ضعف التزاماتها المقررة دولياً بشأن المساعدات الإنمائية

الشيخ صباح الاحمد التي اطلقها للدفع بعجلة التنمية كمبادرة الحياة الكريمة ومبادرة دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي انشئت بقيمة مليارى دولار وساهمت الكويت فيها بقيمة 500 مليون دولار في القمة الاقتصادية العربية. وأشار إلى نتائج قمة منتدى حوار التعاون الآسيوي الأول الذي استضافته الكويت خلال الفترة من 15 إلى 17 أكتوبر الماضي وبادرت الكويت فيه إلى حشد موارد مالية بمقدار مليارى دولار في برنامج هدفه تمويل مشاريع إنمائية في بلدان آسيوية غير عربية وساهمت فيه الكويت بمبلغ 300 مليون دولار دعماً للتضامن والتكامل الاقليمي وتحققاً للتنمية المستدامة في تلك البلدان. وقال ان الكويت اعتمدت خطتها التنموية الوطنية للاعوام 2010 - 2014 بقيمة تتجاوز الـ 100 مليار دولار وهي تهدف إلى النهوض بجميع قطاعات الدولة وتطوير البنية التحتية ورفع مستوى تنمية الموارد البشرية وتويع مصادر الدخل.



عبدالحسن الفارس

الصدوق بلغت حوالي 15 مليار دولار استنفادت منها حتى الآن أكثر من 100 دولة بالإضافة إلى المساهمات الأخرى في المؤسسات والصناديق التنموية الإقليمية والدولية كصندوق أوبيك التنموي وإسهام الكويت في البنك الإفريقي للتنمية ليلبلغ متوسط ما قدمته الكويت ضعف النسبة المقررة دولياً أي 1,4٪ من دخلها القومي كمساهمات رسمية للبلدان النامية والأقل نمو. واستعرض الفارس بعض مبادرات صاحب السمو الأمير

الأمم المتحدة - كونا: أكدت الكويت أنها قدمت مساعدات للدول النامية والأقل نمواً بلغت ضعف النسبة المقررة دولياً فيما دعت المجتمع الدولي إلى التصدي للتحديات المناخية. جاء ذلك في كلمة وفد الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة القاها عبدالحسن عبدالعزيز الفارس سكرتير ثالث وعضو الوفد المشارك في أعمال اللجنة الاقتصادية التابعة للمجموعة العامة في دورتها الـ 67 خلال مناقشتها بند التنمية المستدامة. وأوضح الفارس ان نسبة الإنمائية الخاصة بالمساعدات الإنمائية الرسمية المتفق عليها دولياً هي 0,7٪ من الناتج القومي وفق مبدأ المساواة المتشتركة فيما الكويت قدمت مانسبته 1,4٪. وأكد استمرار الكويت في دعم الجهود المبذولة الدولية الرامية إلى تمكين البلدان النامية والأقل نمواً من تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ تأسيسه عام 1961. وأوضح ان مساهمات

والتعاون وتقديم الدعم المالي أو الحرص على اختيار شخصيات لها من الكفاءة والخبرة ما يساهم بصورة ايجابية وفعالة في تحقيق الغايات المنشودة من عمليات حفظ السلام. وجدد أبوالحسن التأكيد على موقف مجموعة دول الـ 77 والذين يشان عدم نقل تصنيف الدول النامية إلى نفس مستوى مساهمات الدول المتقدمة النمو على أساس دخل الفرد لديها، معتبراً ان ذلك المعيار «يتجاهل ما تمر به الدول النامية من ظروف خاصة وصعبة». وأكد مجددا حرص الكويت على مواصلة دفع مساهماتها في جميع مبادرات عمليات حفظ السلام بالكامل وفي وقت المصعد ايماناً منها بأن توفير الموارد اللازمة هو عامل أساسي في نجاح البعثات في أداء الولايات التي يعهد بها إليها مجلس الأمن. وأعرب عن أمله في أن تلتزم جميع الدول بسداد أنصبتها بالكامل وفي الوقت المحدد كما ذكر بقرار الجمعية العامة الذي نص صراحة على ما للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن من مسؤوليات خاصة تجاه تمويل عمليات حفظ السلام.



حسن شاكرا أبوالحسن يلقى كلمة الكويت

وتقنى لقوات حفظ السلام وإجراء دراسات لاحتياجاتها التقنية والتدريبية. ودعت إلى تفعيل دور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر تفادياً للنزاعات الإقليمية والدولية، مؤكدة ضرورة الحصول على موافقة البلسد المضيف وأهمية الحياض وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس. وأعب أبوالحسن عن تقدير الوفد الكويتي وارتياحه تجاه تفهم وتعاون الدول الأعضاء مع الأمم المتحدة واستعداد طرق قدراتها على إدارة عمليات حفظ السلام سواء في التنسيق

الأمم المتحدة - كونا: دعت الكويت المجتمع الدولي إلى دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة تنسيقها وتفعيل دور الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية تجنبا لنشوب النزاعات. جاء ذلك في كلمة وفد الكويت القاها حسن شاكرا أبوالحسن سكرتير ثالث بوفا الكويت الدائم خلال مناقشة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار للبلد المتعلق باستعراض مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحيها. وأشاد أبوالحسن بدور عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في التصدي للتحديات الأمنية الكبيرة التي يواجهها العالم حالياً في مختلف مناطق النزاع والتوتر، داعياً إلى دعم تلك الدور تحقيقاً للالتزام السياسي للدول الأعضاء بدعم مفاهيم الأمن والسلم الجماعي. وأكدت الكويت في الكلمة على أهمية التحديد الدقيق لمهام تلك العمليات وأهدافها وضرورة استمرار التنسيق والتشاور بين مجلس الأمن الدولي والبلدان المساهمة بقوات واستعداد طرق وليات جديدة تعزز ذلك التشاور وتقديم كل ما يلزم من دعم مالي

أشاد بجهود رئيس وأعضاء نادي المعاقين خلال مشاركته احتفالهم باليوم الوطني للتضامن مشعل الفهد لتطبيق جميع مواد قانون المعاقين

للجنة حقوق المعاقين والتي تم البدء بها منذ عام يأتي لتحقيق الاهداف التي انشئ من أجلها خاصة أنه المؤسسة الوحيدة بل الكويت وقد تكون على مستوى دول الشرق الأوسط التي تضم تحت مظلتها جميع أنواع الإعاقة سواء كانت حركية أو بصرية وداون وتوحد وإعاقة ذهنية وشلل دماغي وغيرها من الإعاقات الأخرى، وستمارس اللجنة دورها التي انشئت من أجله وتقوم بمتابعة حقوق المعاقين وهذه اللجنة تضم عددا من أعضاء مجلس إدارة النادي الكويتي للمعاقين لحل كل تظلمات المعاقين ورفعها للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة وتوصيل صوت المعاق للمسؤولين وتحقيق جميع الطموحات. وقال الهجري ان مادة بدل تطبيقها أخيراً في هيئة شؤون المعاقين لا ترقى لطموح المعاقين وطالبنا مرارا بحل هذه القضية بعد عرض الأمر على الهيئة العامة للمعاقين والتي وعد المسؤولين بحلها نهائياً بنهاية شهر ديسمبر المقبل والتي يستفيد منها نحو 17 ألف معاق وسيستفيد مجلس الإدارة هذا الوعد. بدوره أشاد أمين الصندوق بالنادي الكويتي الرياضي للمعاقين سعد عابد الأزعم بالجهود التي تقوم بها الجامعات التطوعية الشبابية في دعم أنشطة النادي الرياضية والثقافية ومشاركتهم في فعاليات اليوم الوطني الثامن للتضامن مع المعاقين والذي ينظمه النادي تحت شعار «تحبك يا وطن».



الشيخ مشعل طلال الفهد وأنور المطوع يتابعان الأنشطة

اهتمامه دائماً مع أبنائه المعاقين ويقوم بزيارتهم في كل عام خلال أيام شهر رمضان المبارك ويشد من عزمهم وان النجاحات التي يقدمها أبناء النادي تعود لذلك الدعم الأبوي من صاحب السمو الأمير. من جانبه، هنأ رئيس النادي الكويتي الرياضي للمعاقين ورئيس اللجنة المنظمة العليا للاحتفال باليوم الوطني الثامن للمعاقين شافي الهجري صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد والحكومة الكويتية والشعب الكويتي بمناسبة الاحتفال بمرور نصف قرن على صدور دستور الكويت والذي يصادف يوم غد الأحد الحادي عشر من شهر نوفمبر الجاري، وهذه مناسبة تهم جميع الكويتيين بلا استثناء لأن هذا الدستور يعد نقلة نوعية في حياة الشعب الكويتي وتنمى أن تتكاتف جميعاً للمحافظة على مبادئه من أي عبث قد يطولها في المستقبل. وبين الهجري ان إطلاق النادي

أشاد بجهود رئيس وأعضاء نادي المعاقين خلال مشاركته احتفالهم باليوم الوطني للتضامن مشعل الفهد لتطبيق جميع مواد قانون المعاقين

أشاد بجهود رئيس وأعضاء النادي الكويتي الرياضي للمعاقين في تنظيم اليوم الوطني للتضامن مع المعاقين الثامن، وهذا النجاح البارز في مشاركة أكثر من 15 دولة عربية وأجنبية من بينها اليابان وجمهورية مصر العربية يدل على العمل الدؤوب الذي يقوم به القائمون على هذا النادي ومن خلفهم الرئيس الفخري للنادي الشيخة شبيخة العبدالله الصباح والذي حصلت بجداره على لقب «المعاقين لما تقوم به من جهود كبير من خلال مشاركتها في جميع الأنشطة التي ينظمها النادي أو الجهات العاملة في مجال الإعاقة. جاء ذلك في تصريح أدلى به الشيخ مشعل للمصاحفين بعد عرابته المهرجان الرياضي بحضور رئيس النادي شافي الهجري ونائبه منصور السرهيد وأمين الصندوق سعد الأزعم وعضو مجلس الإدارة ناصر العمري. وتسمى الفهد ان تكتمل احتفالات اخواننا من ذوي الاعاقة من خلال تطبيق جميع مواد قانون المعاقين رقم 18/ 2010 بأسرع وقت ممكن خاصة وكما سمعنا من القائمين على النادي الكويتي الرياضي للمعاقين ان ما تم تطبيقه لم يتجاوز ربع المواد، وهذا لا يرضى طموح ذوي الإعاقة والقائمين على هذا النشاط، وهذه دعوة لقيادات البلاد ان تقف إلى جانب أبنائهم المعاقين، خاصة أنهم يحتفلون بيوامهم الوطني الثامن تحت رعاية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، والذي يبدي

الكويت: العمل التلفزيوني المسيء للإسلام يقصد جر العالم إلى ما لا تحمد عقباه

ذلك الاستفزاز وأكدت ضرورة محاربة الأفكار التي تبت روح الكراهية بين بني البشر. واعتبر بن يوسف أن ذلك التصدي الصريح على رموز ومعتقدات البشر الدينية ما هو إلا «تعد على المواثيق الدولية التي وضعت لنيل الكراهية ومكافحة التعصب والتمييز والتي تدعم المساواة واحترام حقوق الإنسان وحياته الفكرية وانتماءاته العرقية والدينية». وذكر أن أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة كما حددها ميثاقها هو تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً وعدم التمييز بينهم على أساس الجنس أو اللغة أو الدين. واستدرك بالقول «إن الكويت انطلاقاً من هذا المبدأ تؤكد احترامها للمواثيق الدولية والاتفاقات العالمية بهذا الشأن وتدعم المؤسسات الوطنية المحلية لإقامة البرامج والأنشطة التي تخدم مبدأ المساواة بين البشر وتسعى بخطى سريعة لتنفيذ الخطة الوطنية الثالثة للفترة 2011 - 2013 التي تعمل على تفعيل مساور التحالف بين الحضارات وبخاصة في مجالات التعليم والإعلام لتعزيز مفهوم التسوية والاعتدال بينهم». وأكد أن الكويت تسعى إلى تأصيل قيم حقوق الإنسان من خلال تعميم ثقافة تلك الحقوق على جميع المستويات.



فهد أحمد بن يوسف يلقى كلمة الكويت

تبذل ما في وسعها لمنع أي تمييز من ذلك النوع ولاتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة التعصب القائم على أساس الدين أو المعتقد. وذكر ان المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو اعتمد في أكتوبر 2012 خطاباً أعدهت الكويت بعير عن مدى الاستياء من الهجمات التي تستهدف نوابت الدين الاسلامي. وقال ان ذلك الفعل يرمي الى تحقيق غايات فخرية شاذة أو مكاسب اقتصادية على حساب حريات الآخرين ومن شأنه أن يتسبب في نشر الكراهية والعداوة وهو أمر يتناقض والاهداف السامية التي تسعى اليها الأمم المتحدة من تحقيق للسلم والأمن بين الشعوب والدول. وأشار بن يوسف في أن حكومة الكويت استنكرت حينها

الأمم المتحدة - كونا: اعتبرت الكويت أن القصد من العمل التلفزيوني للدين الإسلامي وللنبي محمد ﷺ الذي تداولته شبكات التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة كان استفزاز الشعوب الإسلامية وجميع معتنكي الديانات السماوية وجر العالم إلى ما لا تحمد عقباه. جاء ذلك في كلمة لوفد الكويت القاها فهد أحمد بن يوسف عضو الوفد المشارك في أعمال اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين خلال مناقشتها بند «تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بما في ذلك النهج البديل لتسحين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية». وحذر بن يوسف من أن التهوان في ضمان عدم تكرار الإساءة لمعتقدات الآخرين بما كفتها وردها بشكل واضح سيسهم بشكل أو بآخر في خلق فجوة بين شعوب العالم ولذلك فإن الكويت تشدد على ضرورة الالتزام بتنفيذ ما جاء في الإعلان الخاص بالقضاء على كل أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. وشدد على ما جاء في المادة 4 من إعلان جنيف التي نصت على أن تتخذ جميع الدول تدابير فاعلة لمنع واستئصال أي تمييز على أساس الدين أو المعتقد وأن